حركات الإسلام السياسي والسلطة في المنطقة العربية بعد ٢٠١١ (مصر انموذجا)*

2011'den Sonrası Arap Bölgesinde Siyasal Islam Ve Iktidarın Hareketleri: Mısır Örneği

Mohammed SALIH**

الملخص

شهدت بعض الدول العربية، انطلاقا من عام ٢٠١١،سلسلة من المظاهرات الاحتجاجية والسلمية، والتي أطلق عليها الاعلام الغربي مصطلح الربيع العربي، لكن الواقع الجديد الذي نتج عن ذلك في مراحله الأولى، والى غاية ٢٠١٣،شكل فرصة للظهور من ناحية، وارباك من ناحية اخرى للقوى الإسلامية في الوقت نفسه، فقد شكل فرصة لها، لأنها شاركت في فعاليات الاحتجاج والمواجهة السلمية والمسلحة،ودفعت هذه الاحداث بالتيار الإسلامي عموماً، والأخواني بشكل خاص، إلى ساحة العمل السياسي وخوض التجربة الحزبية العلنية، بعد أن كانت الحركات الإسلامية في العديد من البلدان العربية محرومة من العمل السياسي العلني والقانوني.

كلمات المفتاحية: الإسلام السياسي، السلطة ، الربيع العربي ، مشروع الدولة

Abstract

Some Arab countries, starting from 2011, witnessed a sequence of peaceful protesting demonstrations which the western media called the term (Arab Spring). But the new reality resulting from this, in its early stages up to 2013 represented an opportunity for the Islamic powers to show and disorder at the same time. Because these powers participated in the events of protesting and the peaceful an armed confrontation and pushed the Islamic political trend in general and the Ikhwan trend (Muslim Brothers) in particular to the field of the political work and experience the public party work, after being deprived, like many political movements in the Arab countries, from public legal political activity.

Keywords*: Political Islam, Power, Arab Spring, State Project.*

* Makale Gönderim Tarihi: 27.03.2018 - Makale Kabul Tarihi: 20.05.2018

** Musul Üniversitesi, Siyasi Bilgiler Fakültesi, e-posta: shteeb2002@gmail.com

المقدمة

دفعت الثورات العربية منذ مطلع عام ٢٠١١ بالتيار الإسلامي عموماً، والأخواني بشكل خاص، إلى ساحة العمل السياسي وخوض غمار التجربة الحزبية العلنية، بعد أن كانت الحركات الإسلامية في العديد من البلدان العربية محرومة من العمل السياسي العلني والقانوني، فعلى الرغم من أن محركي التغيير في دول مايعرف بالربيع العربي كانوا مجموعة من الشباب غير المنتمين الى أحزاب أو جماعات سياسية بعينها، وعلى الرغم من حقيقة أن الثورات في الدول العربية رفعت في الاغلب شعارات بعيدة عن الخطاب الديني ، الا أن الانتخابات التي أعقبت تلك الثورات شهدت اكتساحا لتيار الإسلام السياسي وتصعيدا للإسلاميين الى سدة الحكم، وابرز الأمثلة على ذلك في كل من تونس ومصر والمغرب من خلال فوز جماعة "الإخوان المسلمين" في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المصرية عقب ثورة الخامس والعشرين من كانون الاول ٢٠١١، ، وتولي حركة "النهضة" التونسية السلطة على رأس حكومة ائتلافية في أعقاب ثورة الياسمين، حيث وصف صعود حزب النهضة في تونس بالعودة القوية، بينما جاء صعود حزب الحرية والعدالة المصري اكتساحًا غير مدروس، أما حزب العدالة والتنمية المغربي فكان صعوده هادئا.

فظهر المشهد في المنطقة كما لو أنها على مشارف عصر إسلامي جديد، حيث جاء تيار "الإسلام السياسي" إلى المقدمة بعد أكثر من ثمانية عقود من العمل في الظل. والأكثر أهمية أن ذلك التغيير قد جاء من خلال صناديق الاقتراع، ولكن سرعان ما تحول مساره، ليشهد الإسلاميون ردة أعادتهم إلى نقطة أسوأ مما كانوا عليه قبل ثورات"الربيع العربي"، حيث تم الإطاحة بجماعة "الإخوان المسلمين" في مصر بعد الثلاثين من يونيو ٢٠١٣، وتضرر مصداقية حركة "النهضة" وتراجع شعبيتها في تونس.

بعد هذه الاحداث اصابت حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية هذه الأيام ضمورا سياسيا وخمولا ميدانيا، ويعاني معظمها من ضبابية حادة في الرؤية إزاء سبل التعامل مع الأنظمة العربية في بلدانها، وتتنازعها جواذب اجتهاد في اتجاهات ومسارات مختلفة بين فترة وأخرى.

أهمية البحث: لابد من التفريق بين وصول الإسلام السياسي الى الحكم وبين وصول حركات إسلامية الى الحكم، فوصول الحركات الإسلامية الى الحكم لايعني بالضرورة وصول الإسلام الى الحكم،ولذلك نتناول في البحث تصرفات الأشخاص،لان الانسان غير معصوم من الخطأ، وذلك لان المشروع الإسلامي أوسع من ان بختزله حزب او برنامج للحكم.

أشكالية البحث: تكمن الإشكالية في التحدي الذي اطلقه الربيع العربي، في شأن إمكان الانتقال من مشروع " الدعوة " الى مشروع " الدولة " وأدماج متطلبات هذا الانتقال في منظومة المشروع الحركي الإسلامي، لكن يتضح أن هناك تناقض كبير بين الدولة الدينية التي ينشدها العديد من الإسلاميين و ضوابط الممارسة الديمقراطية التي تفرض الولاء للدستور واستحضار مواقف وتوجهات باقي الفرقاء السياسيين. فهناك ارباك خيم على خطط الحركات الإسلامية بعد وصولها الى الحكم في المنطقة العربية ومشروعها السياسي ورؤها الفكرية.وعدم قدرتها على التوفيق بين قيم الحداثة الغربية ومبادئ الإسلام.

الفرضية: أن المنظومة الديقراطية كلما ترسخت وزادت درجة الانفتاح السياسي، وفتح المجال أمام أدماج حقيقي للتيارات الإسلامية في المشهد السياسي ،حدثت في المقابل تغييرات بنيوية في خطابها الفكري

والسياسي وذلك لان المشاركة في السلطة تروض الايدلوجيات، ينطلق البحث من افتراض عدم امتلاك الجماعات الإسلامية الية للانتقال من إدارة التنظيم الى إدارة الدولة، وذلك لغياب تصور محدد للدولة إضافة الى غياب تصور او نموذج للدولة الإسلامية.

منهجية البحث: وقد اعتمدنا المنهج الاستقرائي التحليلي في قراءة الواقع والاحداث ومحاولة تحليلها وصولا الى نتائج واضحة، كما استخدمنا منهج التحليل النظمي لمعرفة مدى استيعاب حركات الإسلام السياسي لمتطلبات المجتمع العربي.

ومن خلال هذه الفرضية والاشكالية تم تقسيم البحث الى المحاور الاتية:

المحور الأول: مفهوم الإسلام السياسي

المحور الثاني: نشوء حركات الإسلام السياسي

المحور الثالث: الصعود السياسي للحركات الإسلامية بعد ٢٠١١

المحور الثالث: الاخوان المسلمين في مصر بين تجربة الحكم وتحديات السلطة

المحور الأول: مفهوم الإسلام السياسي

مصطلح الإسلام السياسي هو مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره "نظاما سياسيا للحكم". ويمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية التي يستخدمها مجموعة "المسلمين الأصوليين" الذين يؤمنون بأن الإسلام "ليس عبارة عن ديانة فقط وإنما عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة".وبالتالي فان القصد من كلمة سياسي ليس وصفا للإسلام بقدر ماهو وصف للحركات الاسلامية التي تقبل مبدأ الشراكة في العمل السياسي من خلال تقبل التعددية الحزبية وخوض الانتخابات والاحتكام الى صناديق الاقتراع . لكن من جهة أخرى رفض بعض المفكرين والمهتمين بالامور السياسية رفضوا استخدام مصطلح الإسلام السياسي مؤكدين عدم الفصل بين الإسلام السياسي وبين الإسلام ككل ،هذا ماأكده حسن البنا بقوله(ليس هناك شيء اسمه دين وشئ اسمه سياسة وهي بدعة اوربية)([1])، فدعوة البنا تنحصر برغم طابعها الإصلاحي ومضمونها التبشيري مثقلة بهم استعادة الحكم الإسلامي، ويقول البنا في هذا إن الإخوان "لا يطلبون الحكم لأنفسهم فإن وجدوا من الأمة من يستعد لحمل العبء وأداء هذه الأمانة والحكم بمنهاج إسلامي قرآني فهم جنوده وأنصاره وأعوانه، وإن لم يجدوا فالحكم من منهاجهم وسيعملون لاستخلاصه من أيدي كل حكومة لا تنفذ أوامر الله".([2])

فالحركات الإسلامية اذا هي مجموعة التنظيمات المتعددة التي تتبنى الإسلام فكرا ومنهجا،وتعمل في ميدان العمل السياسي الإسلامي وفي اطار شمولية للحياة،وتجاهد لاعادة صياغتها لتنسجم مع توجهات الإسلام،وتتطلع الى احداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية، من خلال تصورها الإسلامي وتحاول التاثير

1 حسن البنا: الاخوان بين الدين والسياسة،اهو تدخل حزبي ام قيام بواجب إسلامي(مجلة النذير،العدد 2)،(القاهرة ،1357ه).
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

2 شفيق شقير: منهج حركة الإخوان المسلمين ورؤاها االفكرية،موقع الجزيرة،(تاريخ الزيارة:1/11/2017
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/32ba5d85-bb46-4035-b2b6-54d47c3b288c

في كل نواحي المجتمع كافة من اجل إصلاحها وإعادة تشكيلها على وفق المبدأ الإسلامي.([٣]) ويمكن تعريف (الإسلام السياسي)، كمفهوم ومصطلح، بأنه: "تعبير عن الحركات والقوى التي تصبو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية منهجا حياتيا، مستخدمة بذلك منهجية العمل السياسي الحديث القائم على المشاركة السياسية في السلطة، فكل حركة سياسية إسلامية تعتبر المشاركة السياسية منهجا تدخل ضمن هذا التعريف، وبالتالي فان كلمة سياسي في مصطلح (الإسلام السياسي) ليست توصيفا للإسلام بمقدار ما هي توصيف وتعريف للحركات التي تقبل بمفهوم المشاركة السياسية وخوض الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، حيث أن هناك العديد من الحركات والأحزاب الإسلامية التي ترفض هذه القاعدة، وهناك العديد الذين يقبلون بهذه القاعدة".

ومن المسميات التي ظهرت للتعبير عن هذه الحركات: التيارات الإسلامية ، اليقظة الإسلامية، والبعث الإسلامي، والحركات الإسلامية ، والسلفين والاصولية، وغيرها الكثير، ومن المسميات التي جاءت كوصف للمرحلة وتعبيرا عن الحال كالنهضة والصحوة واليقظة والبعث، ومنها تعبيرا عن المنهج كالاسلام المسلح مثلا، او نسبة للمنطلقات كالسلفية والاصولية، او للمجال الذي تعبر عنه كالتيارات الإسلامية والحركات الإسلامية. ([٤]) ويعتبر مصطلح الإسلام الاصولي([٥]) من أول المصطلحات التي تم استعمالها لوصف الإسلام أو مايسمى اليوم بالإسلام السياسي ، ثم تم استبداله بمصطلح الإسلاميون المتطرفون واستقرت التسمية بعد احداث (١١ أيلول ٢٠٠١)على الإسلام السياسي.

وهناك ثلاث مستويات من "الإسلام" تظهر عند دراسة ظاهرة الإسلام السياسي وتفريقها عن بقية أنواع الممارسات للإسلام كدين وتراث وعقيدة، وهذه الممارسات هي: " الإسلام الشعبي والإسلام الرسمي والإسلام السياسي. وفي حين يرتبط الإسلام الشعبي بآليات التدين التقليدي، حيث تكتسب "العبادة" صفة "العادة" المتكيفة مع تقاليد المجتمع المحلي وخصوصياته الثقافية والحضارية والاجتماعية، فإن الإسلام الرسمي يرتبط بالمؤسسة الفقهية المشيخيّة، التي غالبا ما تكون جهازا إيديولوجيا من أجهزة الدولة، يمكن وصفه على نحو ما بإسلام "رجال الدين". بينما يرتبط الإسلام السياسي نظريا وحركيا بشعار الدولة الإسلامية" . ([٦])

وانقسمت الحركات الإسلامية بين قطبين، قطب ثوري يرى ان اسلمة المجتمع تنتمى عبر سلطة الدولة، وقطب إصلاحي يرى ان النشاط الاجتماعي والسياسي انما يهدف الى إعادة اسلمة المجتمع من القاعدة الامر الذي يفضي حكما الى قيام الدولة الإسلامية، ولايقوم التباين بين هذين القطبين بالضرورة على قيام الدولة الإسلامية وانما على الوسائل التي تتيح التوصل اليها([٧]).

ومن الملاحظ ان الحركات الإسلامية تختلف في الأساليب والوسائل التي تتبناها كما تختلف في ترتيب

3 بشار حسن يوسف، وجيه عفدو علي : مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية (جماعة الاخوان المسلمين في مصر) انموذجا ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11، العدد1، (الموصل: جامعة الموصل،2011) ، ص550.

4 حسن طوالبة: العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي،(مصر والجزائر نموذجا)،الطبعة الأولى،(الأردن : عالم الكتب الحديث ، 2005)، ص84_85.

5 اكد الكثير من الباحثين ان هناك تشابه وربما تطابق بين مصطلحي (الإسلام السياسي) و(الإسلام الأصولي)، فالإسلام السياسي يكون بالضرورة أصوليا، أي معتمدا على الأصول والمرجعيات الإسلامية تماما. وهكذا فإن "صفة الأصولية تشير في الغالب الأعم إلى تلك الحركات والإيديولوجيات التي تصر على أن جزءا لازما من الدين الإسلامي، اعتمد شكلا من أشكال الحكم (الإسلام دين ودولة)، وعلى الدولة الإسلامية أن تطبق عقائد الدين الإسلامي، وفي مقدمتها الشريعة، على كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية".

6 محمد جمال باروت "يثرب الجديدة: الحركات الإسلامية الراهنة"،الطبعة الأولى،(بيروت: دار رياض الريس، 1994). ص 12.

7 أوليفيه روا : ترجمة نصير مروة، تجربة الإسلام السياسي،الطبعة الثانية،(بيروت: دار الساقي،1996)، ص31.

Mohammed SALIH

أولويات ومراحل العمل،فحركة الاخوان المسلمين تستخدم المحاظرة،والمظاهرة، والصحيفة،والمدرسة ،والأنشطة الاجتماعية من بين ماتستخدمه من وسائل من اجل اسلمة حياة"، المجتمع في كل جوانبهابينما يركز حزب التحرير الإسلامي على إعادة الخلافة وايضاح الفكر وتجديده، ويؤجل ماعدا ذلك الى مابعد قيام الخلافة.أما جماعة التكفير والجهاد فتركز على الدعوة الى وصم المجتمع بالكفر،لكن الملاحظ ان كل هذه الحركات متفقة على شمولية الإسلام لكل جوانب الحياة،وتسعى الى إعادة بناء المجتمع الإسلامي في اطار إسلامي شامل.([٨])

المحور الثاني: نشوء حركات الإسلام السياسي

الحركات الإسلامية التي نتناولها في البحث هي الحركات التي لها برامج سياسية، ويطلق عليها مصطلحات عدة مثل (الإسلامية)و(الإسلام السياسي)أو(الأصولية)، ولايعني هذا التحديد أنه لايوجد سوى هذه الحركات التي يمكن ان نطلق عليها حركات إسلامية، فهناك حركات إسلامية كثيرة لاتضع الهدف السياسي ضمن أهدافها،مثل الحركات الصوفية، والتي رغم كونها حركات إسلامية وتمثل جزء من الصحوة الإسلامية، فانها لاتقحم نفسها في الأمور السياسية.([٩])

وبدا من الصعوبة تحديد توقيت ظهور فكرة الإسلام السياسي المتجردة كما هي الآن عليه، وذلك لأن "جميع السلطات السياسية التي ظهرت في أرض الإسلام منذ عام ٦٣٢ م كانت قد نسبت نفسها إلى تعاليم القرآن والسنة وادعت المسؤولية العليا في حماية هذه التعاليم، فإن ذلك قد أدى إلى تشكل نظرة إجبارية (قسرية) تقول بأن الإسلام هو دين ودولة (عالم دنيوي) لا ينفصمان" ([١٠]).

وقد ظهرت جماعات كثيرة في تاريخ الإمبراطوريات والدول الإسلامية، حملت لواء الإصلاح الديني أو السياسي، بهدف إنقاذ الدين أو الأمة من الواقع الذي تعيشه، وعليه فان "الحركات الدينية المعاصرة لم تولد من فراغ، فقد كانت بذرتها موجودة على الدوام. وسواء نظرنا إلى العالم العربي أو الإسلامي، فسوف نكتشف ان الدين استُخدم مرارا كعامل استقطاب واجتذاب للجماهير، أو لمقاومة طغيان السلطات، أو للتصدي لعمليات الغزو والاحتلال، لاسيما في العصور الحديثة.

لذلك الكثير من المحللين السياسيين الغربيين يرون أن نشوء ظاهرة الإسلام السياسي يرجع إلى المستوى الاقتصادي المتدني لمعظم الدول في العالم الإسلامي حيث بدأت منذ الأربعينيات بعض الحركات الاشتراكية في بعض الدول الإسلامية تحت تأثير الفكر الشيوعي كمحاولة لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد ولكن انهيار الاتحاد السوفياتي خلف فراغا فكريا في مجال محاولة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ويرى المحللون أنه من هنا انطلقت الأفكار التي ادعت بأن تفسير التخلف والتردي في المستوى الاقتصادي والاجتماعي يعود إلى "ابتعاد المسلمين عن التطبيق الصحيح لنصوص الشريعة الإسلامية وتأثر حكوماتهم بالسياسة الغربية، كما كان للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني واحتلال إسرائيل للضفة الغربية

8 عبد الله أبو عزة: نحو حركات إسلامية علنية وسلمية،في د.توفيق الشاوي واخرون،الحركة الإسلامية:رؤية مستقبلية، الطبعة الأولى،(القاهرة: مكتبة مدبولي ،1989)،ص180-179.

9 مايكل كولنز دون:اين تقف الحركات الإسلامية اليوم،في د. احمد يوسف احمد،مستقبل الإسلام السياسي(وجهات نظر إسلامية)، الطبعة الأولى،(الدار البيضاء- بيروت: المركز الثقافي العربي،2002)،ص53.

10 محمد أركون، الفكر الإسلامي: قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الثانية، (بيروت: مركز الإنماء العربي، 1996) ، ص 145.

وقطاع غزة، في فترة الثورة الإسلامية في إيران وحرب الخليج الثانية(١١).

ومن خلال ماتقدم يظهر هناك ثلاثة مراحل تاريخية رئيسية مرت بها هذه الحركات: **المرحلة الأولى:** كانت خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حيث بدأت تظهر الحركات الإسلامية الراديكالية تباعا ،وذلك في سياق ظاهرة أوسع اصطلح على تسميتها ب" الاحياء الإسلامي Islamic Resurgence " ، وقد انصب اهتمام الباحثين على تحليل أسباب ظهورها، ومعايير تصنيفها، وهياكلها التنظيمية ،ومرجعياتها الدينية والعقيدية ومنطلقاتها الفكرية، كما تزايد الاهتمام الاكاديمي بإعادة قراءة وتحليل أفكار سيد قطب باعتباره شكل ولايزال مرجعية فكرية رئيسية للحركات الإسلامية الراديكالية. ويحدد الباحث الفرنسي جيل كيبل، فيما يتعلق بظهور وتوطيد (الإسلام السياسي) كحراك واضح المعالم وله أهداف محددة يعمل بشكل منظم لتحقيقها، حقبة الستينيات كانطلاقة حقيقية له، "ظاهرة الإسلام السياسي قد تبلوّرت بشكل اكثر وضوحا اعتبارا من الستينيات، حيث ساهمت أفكار المنظرين الإيديولوجيين مثل الباكستاني أبو الأعلى المودودي والمصري سيد قطب والإيراني روح الله الخميني في تأطير الإسلام السياسي وتحديد أهدافه ورؤاه وتثبيت أقدامه في المجتمعات الإسلامية.(١٢)

المرحلة الثانية: بدأت مع نهاية الحرب الباردة وبالتزامن مع حرب الخليج واحتلال صدام للكويت في ١٩٩٠، وامتدت حتي اندلاع ثورات الربيع العربي. ومن وجهة الباحث فقد ركزت الأجندات البحثية الخاصة بدراسة الحركات الإسلامية خلال هذه المرحلة على قضايا مثل رصد وتحليل رؤى ومواقف الحركات المعنية تجاه قضايا ومسائل عديدة مثل الديمقراطية، والتعددية السياسية والحزبية، وحقوق المرأة والأقليات، والصراع العربي - الإسرائيلي وغيرها، رصد رؤئ ومواقف هذه الحركات تجاه الغرب، تحليل سياسات الدول الغربية تجاهها وبخاصة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وما ترتب عليها من تداعيات معروفة، كان من أبرزها انتشار ظاهرة "الإسلاموفوبيا" في المجتمعات الغربية. اهتم بعض الباحثين بتقييم أداء بعض الحركات الإسلامية في عدد من الدول العربية على مستوى منظمات المجتمع المدني مثل: النقابات المهنية والجمعيات الأهلية ونوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والاتحادات الطلابية، فضلاً عن تقييم الأداء السياسي للحركات التي سمحت لها النظم الحاكمة بهامش من المشاركة السياسية في بعض الدول، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات، وممارسة العمل البرلماني.

وبسبب أن هذه المرحلة شهدت بزوغ ونشأة التنظيمات الجهادية العابرة لحدود الدول Transnational Movements، مثل "تنظيم القاعدة" الذي انتشرت فروعه وخلاياه المنتشرة داخل المنطقة العربية وخارجها، فقد حظى هذا التنظيم دون غيره باهتمام استثنائي على المستوى الأكاديمي.

المرحلة الثالثة: (الراهنة) بدأت مع الربيع العربي، أنه علي الرغم من الاعتراف بأن الاسلاميين أو حركات الاسلام السياسي لم يكن لها دور كبير في اشعال الثورات الشعبية، إلا انها استأثرت بالاهتمام الاكاديمي من جانب الدوائر الغربية والعربية، ربما لانها كانت اكثر الفاعلين المؤثرين علي الاوضاع ومراحل ما بعد الثورات ، فقد انصب الاهتمام الأكاديمي في الجانب الأكبر منه على تفسير فوز حركات وأحزاب

11 ناجي الخشناوي: نشأة مصطلح الإسلام السياسي وتطوره ، (تاريخ الزيارة:12/10/2017)
http://arabic.babelmed.net/societe/36-generale-culture/552-2012-04-27-19-54-55.htm

12 Gilles Kepel: Das Schwarzbuch des Dschihad: Aufstieg und Niedergang des Islamismus. Piper Verlag 2002. Tubingen. Deutschland. Seite 28

Mohammed SALIH

إسلامية في الانتخابات ووصولها إلى السلطة في الدول المذكورة، وتحليل أهم التحديات والاستحقاقات التي يتعين عليها مواجهتها وقد انتقلت من موقع المعارضة إلى موقع السلطة والمسؤولية.

المحور الثالث: الصعود السياسي للحركات الإسلامية بعد ٢٠١١

بدايةً لا بدّ من التّفريق بين وصول "الإسلام السياسي" إلى الحكم وبين وصول حركاتٍ "إسلامية" إلى الحكم، فوصول الحركات "الإسلامية" إلى الحكم لا يعني بالضّرورة وصول الإسلام إلى الحكم.

ففي مصر وتونس ظنّ البعض بأن الإسلام وصل إلى الحكم مع وصول الإخوان المسلمين في مصر وحركة النّهضة التونسيّة في تونس، ليتبيّن للجميع بأن هذه الحركات أعلنت فور وصولها بأنّها ترنو إلى دولةٍ مدنيةٍ ديمقراطيّة، وأنّه ليس من أدبيّاتها ولا من طرحها إقامة دولة إسلاميّة (خلافة على منهاج النبوة)، ولذلك بقيت القوانين والأنظمة التي طبّقوها هي أنظمة وضعيّة سنّتها أهواء النّاس في مجالس تأسيسيّة وتشريعيّة، ولم يتغيّر شيء، والذي تغيّر فقط هو وصول "إسلامي ملتحي" إلى الحكم.(١٣). أضافة الى أن هذه الحركات تعتمد ضمن مرجعياتها على مفاهيم سياسية كلاسيكية من التراث السياسي الإسلامي والتي لاتترءم مع مصطلحات الدولة الحديثة المبنية على مفهوم المواطنة أساسا ، الاانها وجدت الأرضية خصبة لتفوز بالمرتبة الأولى لدى " المواطن". (١٤)

فمنحت اللحظة التاريخية المتمثلة بالربيع العربي فرصة فارقة للتيارات السياسية الإسلامية للتقدم نحو صدارة المشهد السياسي في الكثير من البلدان العربية، وبخاصة انها امتلكت أدوات هذا الحضور (كميا) لطبيعة تنظيماتها وقوتها وحضورها بالتفاعل مع طبقات المجتمع بصور مختلفة،بالضد من اغلب التيارات المدنية التي تفتقر الى أدوات الحضور في المجتمع،أما الاذوات (الكيفية) لهذه التيارات فتراث تنظيري تكون عبر عقود بشروا به كثيرا بوصفه الحل السحري لكل مشاكل عصرنا.(١٥)

ويذكر ثلاث عوامل متضافرة أدت إلى هذا الصعود: ١- أن هذه الحركات كانت موجودة بالفعل في الشارع السياسي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وخبرت العمل تحت الضغط، وجاء الحراك الشعبي ليطلق ملكات التنظيم والحركة دون ضغوط. أن خبرة الحركات التنظيمية السرية والعلنية أفادها في التجربة السياسية بعد اندلاع الأحداث، فظهرت الكيانات الحزبية الإسلامية مكتملة في فترات وجيزة، وهي الميزة التي لم تتوافر لبقية الأحزاب المدنية.٢- أن هذه الحركات بتجنبها رفع الشعارات الدينية – كرها أو طواعية – في بداية الثورة، مع استمرارها في أداء دور متميز في تقديم الخدمات المعيشية والمساعدات، أكسب هذه الحركات مقبولية عالية في الشارع، وبين أوساط الفقراء والمهمشين. بعد تمكن الحركات من الشارع، بدأت في استغلال الخطاب الديني وتأجيج المشاعر الدينية المتجذرة في وجدان المجتمع. استرجعت كل الحركات السياسية في البلدان المذكورة، تراث المظلومية وتاريخه، والتسويق لفكرة انفرادهم دون غيرهم بتحمل ظلم وقهم النظم الحاكمة، ٣- العمل على حث الناخبين على التصويت لمصلحة الأحزاب السياسية الإسلامية التي لم تختبر، بدلا من التصويت للأحزاب الاشتراكية أو القومية

13 احمدالشمالي،هل هل فشل الإسلام السياسي، تاريخ الزيارة,2017-11-3،
http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/4/11

14 ناجي الخشناوي، مصدر سبق ذكره.

15 أحمد زغلوط شلاطة ،الإسلاميون في السلطة: تجربة الاخوان المسلمون في مصر ، مجلة المستقبل العربي، العدد 462 (بيروت، 201)، ص 34.

أو الليبرالية التي خاضت تجارب فاشلة. ويجب الانتباه إلى عامل مهم، وهو أن بروز الحركات الإسلامية السياسية لم يكن نتيجة قوتهم التنظيمية فقط، وإنما نتيجة ضعف خصومهم السياسيين.(١٦)

لكن الواقع العملي أظهر أن هذه الحركات لم يكن لها أي برنامج اقتصادي او اجتماعي او أي خطط تنموية استراتيجية للنهوض بواقع بلدانهم، وفي غياب مثل هذه البرامج ظلت معايير الولاء والانتماء الفكري او التنظيمي والايدولوجي للجماعة هي المحك في رسم سياستها وتنفيذ برامجها،لذلك كانت سياسة التمكين لانصارهم واتباعهم في أجهزة الدولة ومفاصلها هو الهدف الاستراتيجي لها(١٧).

لكن لايمكن تحميل المسؤولية كاملة للإسلاميين عن فشل الثورات العربية سنة ٢٠١١، فثمة مسؤولية كبيرة وقعت على القوى المدنية التي عجزت عن التوافق والتكتل او صياغة رؤاها أهدافها وصناعة قواعدها، وهنا نستحضر خلافات شباب الثورات وتشويههم بعضا بعضا،وحل ائتلافاتهم مبكرا وعجزهم عن صياغة رؤى توافقية لادارة التنوع في كل من حالات الثورات المختلفة(١٨).

وكذلك لايمكن تجاهل دور القوى الصلبة للدولة العميقة،والمواقف الإقليمية المختلفة من الثورات ، وكذلك ارتباكات المرحلة الاوبامية اللاحسمية في تخبط خرائط الطريق والمراحل الانتقالية ومسارات الحكم ذاته والعلاقات البينية بين مؤسسات الدولة.(١٩)

اولا: المشهد التونسي

ففي تونس عندما اندلعت الثورة ، كان الإسلاميون بعيدين عن إرهاصاتها الأولى ، ولم يلتحق بعض عناصرهم بالحراك الاحتجاجي إلا في الربع ساعة الأخير ، وبالرغم من ذلك : لم تكن حركة النهضة (٢٠) تتوقع بأنها ستحصل على مليون وأربعة مئة ألف صوت ، و٨٩ مقعداً بالمجلس التأسيسي ، وبناء عليه : وجدت الحركة نفسها بعد الإعلان عن النتائج مخيرة بين ملازمة الحذر في كيفية استثمار هذا الانتصار السياسي حتى لا تتورط في أعباء المرحلة الانتقالية وذلك بالدفع نحو قيام حكومة تكنوقراط ، أو الإسراع في استغلال هذا الفوز والدفع بالحزب نحو مرحلة جديدة من مساره ، تم تغليب السيناريو الثاني ، حيث سارعت قيادة الحركة في الإعلان عن ترشيح أمينها العام المهندس حمادي الجبالي لرئاسة الحكومة وتشكيلها ، وبما أن حركة النهضة لاتمتلك الأغلبية داخل المجلس الوطني التأسيسي ، وهو ما جعلها تتجه نحو البحث عن شركاء في السلطة ، ومما يحسب للحركة أنها دعت منذ البداية إلى حكومة ائتلافية واسعة ، إلا أن معظم أطراف المعارضة العلمانية رفضت الاشتراك في حكومة تقودها " النهضة " وهو ما جعل

16 جمال السويدي ود.احمد الصفدي، الصعود والافول .حركات الإسلام السياسي والسلطة في المنطقة العربية، الطبعة الاولى،(الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص81.

17 سهيل الحبيب، الازمة الايدولوجية العربية وفاعليتها في مازق مسارات الانتقال الديمقراطي ومالاتها، الطبعة الأولى،(قطر: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسية ، 2017)، ص 190.

18 هاني تسيرة، الإسلاميون والثورات العربية – فقه الفرصة والسقوط ، مجلة ذوات الإبكترونية، العدد 41،(المغرب: 2017) ، 53، http://magazine.mominoun.com/categories/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-

19 المصدر تفسه، ص 53.

20 حركة النهضة (حركة الاتجاه الإسلامي سابقاً) هي الحركة التاريخية التي تمثل التيار الإسلامي في تونس، والتي تم تأسيسها عام 1972 وأعلنت رسمياً عن نفسها في 6 يونيو 1981.أسسها راشد الغنوشي(أستاذ فلسفة) وعبد الفتاح مورو(محام) مع عدد من الشباب المتدين، لم يتم الاعتراف بالحركة كحزب سياسي في تونس إلا في 1 مارس 2011 من قبل حكومة محمد الغنوشي الثانية بعد مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي البلاد على إثر اندلاع الثورة التونسية في 17 ديسمبر 2010. وتُعد حركة النهضة في الوقت الحاضر من بين أهم الأحزاب السياسية في تونس. للمزيد انظر : راشد الغنوشي، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس (تونس: دار المجتهد للنشر والتوزيع،2011).

الائتلاف الحاكم يقتصر على حزبين آخرين هما " حزب المؤتمر من أجل الجمهورية " الذي يقوده دكتور منصف المرزوقي ، وهو حزب ليبرالي ذو توجه قومي ، إلى جانب حزب " التكتل من أجل العمل والحريات " الذي يتزعمه د مصطفى بن جعفر وهذا ماأطلق عليه (حكومة الترويكا)[٢١] ، وبذلك تشكلت أول حكومة ائتلافية في تاريخ البلاد التونسية بعد الاستقلال .([٢٢])

يعتبر الائتلاف الحاكم أهم تجربة يخوضها الإسلاميون في تونس بعد انتقالهم من المعارضة الى السلطة ، إذ ليس من اليسير أن يشترك حزب إسلامي مع آخرين في إدارة شؤون الدولة ، خاصة إذا كان الشركاء لهم مسارات مختلفة ، عامل آخر انعكس سلباً على أداء الحكومة ، ويتمثل في التناقضات التي تشق حركة النهضة ، هذه التناقضات التي كانت موجودة قبل الثورة ، لكنها طفت على السطح بعد أن تحولت الحركة إلى حزب حاكم .

لكن الملاحظ ان ممارسة الإسلاميين للحكم من جهة ورث العديدمن المشكلات من الفترة الماضية ،لكن مع ذلك ، فإن حجم المشكلات ليس عاملاً كافياً لتعليل الأداء الضعيف للحكومة ، وهو ما يفسر تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية وتواتر الاشتباكات السياسية بشكل جعل الأوضاع العامة بالبلاد غير مستقرة ، ولا يعني ذلك أن السنة الأولى من هذه الحكومة التي تقودها حركة النهضة قد خلت من إنجازات ، ولكن المسافة بين ما تحقق على أرض الواقع وبين ماكان بالإمكان تحقيقه لاتزال شاسعة، لكن كشفت ممارسة السلطة عن وجود قصور في الفكري الاقتصادي لدى الحركة، وهو في الحقيقة ليس بالامر المفاجئ،حيث نادرا ماأظهر الإسلاميون أبداعا في هذا المجال،نظرا لانشغالهم التاريخي بالقضايا العقائدية والتربوية، واعتبارها الأساس والمدخل للإصلاح.

وكما تعرضت الحركة من جهة الى ضغوط من شرائح واسعة في المجتمع تطالب بتحسين أوضاعها الاجتماعية ،خاصة توفير فرص العمل لمئات الالاف من العاطلين، الى جانب احتجاج المحافظات المهمشة التي تفتقر للبنية التحتية والخدمات الأساسية، وفي المقابل عانت الحكومة من قلة الموارد وضعف المساعدات الخارجية، كل هذه المعطيات جعل الحكومة تلجا الى القروض الخارجية لتغطية العجز في الميزانية.

ثانيا: المشهد الليبي

بدأت عملية التحول الديمقراطي بعد مقتل القذافي في خريف ٢٠١١. واعتقد الكثيرون أن جماعة «الإخوان المسلمين» الليبية قد تفوز بأغلبية ساحقة في الانتخابات البرلمانية، سائرة في ذلك على خطى أشقائها في تونس ومصر. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، أسست جماعة «الإخوان المسلمين» الليبية حزباً سياسياً أسمته "حزب العدالة والبناء"، والذي اتبع في تأسيسه خطى "حزب الحرية والعدالة" الذراع السياسي لـ «الإخوان المسلمين» في مصر.([٢٣])

21 الترويكا عربة روسية خفيفة تجرها ثلاثة جياد. وقد استخدم مصطلح الترويكا الذي يعني في الروسية المجموعة الثلاثية على الخطة (عام 1960م) التي اقترحها الاتحاد السوفييتي السابق، وهي أن يتولى رئاسة الأمم المتحدة ثلاثة أشخاص في منصب السكرتير العام بدلاً من واحد، ومنذ ذلك الزمن بات وجود 3 مسؤولين عن القرار في أي هيئة أو شركة تسمى ترويكا! ، ثم تطور المفهوم وبات أي نظام سياسي لا تكون فيه الكلمة لشخص واحد تسمى ترويكا، فبدأنا نسمع ترويكا الأحزاب أي أن الأحزاب الثلاثة تكون مشكلة لهذا التحالف من دون سلطة مطلقة لأحد.

22 صلاح الدين الجروشي: نقد تجربة النهضة في تونس بعد الثورة، (2014-10-27)
http://www.noonpost.org/content/4093

23 هارون ي. زيلين، التيار الإسلامي في ليبيا، نيسان/أبريل 2013.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/islamism-in-libya،

وفي أول اختبار ديمقراطي لقوة الإسلاميين عبر الانتخابات، جاءت النتائج مفاجئة وتعكس إلى حد كبير الهوّة الكبيرة بين الخطابين السياسي والعسكري لجماعات الإسلام السياسي الليبية. لقد مُني الإسلاميون بهزيمة في انتخابات تموز/يوليو ٢٠١٢ م وتعود أسباب هزيمة حزب البناء والتنمية الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين إلى عدة أمور منها: **أولا** : ممارسات أنصار الشريعة وخاصة في مدينة بنغازي خلال الشهرين الماضيين حيث دأبوا على استعراض قوتهم العسكرية عبر سلسلة مظاهرات مطالبة بتطبيق الشريعة واغلب تلك المظاهرات اكتست طابعا عسكريا تمثل في الحضور الكبير للمسلحين بمختلف أنواع الأسلحة، ولم يترددوا عن الرماية في الهواء في وقت كانت الناس قد ملت أصوات الرصاص ومناظر القتل وأخبار الحرب والقتال **ثانيا:** فيكمن في أن تحالف القوى الوطنية الذي قاده محمود جبريل، رئيس الوزراء السابق، يمثل تيارات وآراء سياسية مختلفة ومتباينة أحيانا إلا أنها تمكنت من الالتقاء حول أجندة وطنية واسعة وشاملة وغير مقيدة بأي بعد أيدلوجي(..)، فجبريل أدرك مبكرا أن قانون الانتخابات يحابي التنظيمات السياسية الكبرى ولهذا السبب عمل بلا كلل على توحيد ما يزيد عن ٦٠ حزبيا سياسيا صغيرا خاصة في غرب ليبيا ووسطها. **ثالثا** :السبب وراء خسارة الإسلاميين يكمن في حقيقة أن كمية كبيرة من العنف خاصة في المدن الكبرى وتحديدا طرابلس بعد نهاية الحرب ارتكبتها مليشيات مصنفة على إنها إسلامية أو قريبة من التيارات السياسية الإسلامية" ([٢٤]).

وهناك من يتحدث طبعا، علاوة على الأسباب الآنفة التي تقف وراء هزيمة الإسلاميين في الانتخابات، عن أمور ذاتية تتعلق بقلة خبرة التيار الإسلامي في مجال الانتخابات واللعبة الديمقراطية وطريقة حشد الجماهير والتأثير في قرارها، بمعنى إن الإسلاميين الليبيين لم يكونوا بنفس خبرة وحذاقة أقرانهم في تونس ومصر، حتى يستطيعوا التأثير في الناس وحصد أكبر قدر ممكن من الأصوات، فالتجربة متواضعة قياسا بتجارب الآخرين، وذلك لأن النظام السابق منع كل أشكال الانتخاب والمشاركة والمجتمع المدني الأهلي ([٢٥])، كذلك هناك صراع بين جماعات الإسلام السياسي الليبية، وتنقسم إلى إخوان مسلمين يريدون الوصول إلى الحكم عبر الانتخابات والشرعية، وكتائب سلفية وجهادية مسلحة، لبعضها علاقات فكرية وتنظيمية واضحة ب"القاعدة"، تراهن على قوتها وتنظيمها وسيطرتها الجغرافية، ومن هنا فقد "أبرزت التطورات مدى ضعف المجتمع المدني والسياسي الليبي(بما فيه الأحزاب) بسبب استبداد فريد من نوعه. وما زاد الأمور سوءا تبلور خريطة سياسية جعلت من القوى المحلية والمنطقية لاعبا أول في المعادلة السياسية الجديدة. وتتمثل هذه القوى بالمجالس المحلية، والتجمعات القبلية، والميليشيات المسلحة. فتمكنت هذه القوى من زيادة نفوذها، ومن التأثير في الحياة السياسية الليبية، على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني، خصوصا في قطاعي الأمن والجيش" ([٢٦]).

هذا في الجانب الرسمي اما في الجانب غير الرسمي فهناك جماعات جهادية جديدة في الظهور، كانت اكبرها "كتيبة انصار الشريعة في بنغازي" التي أعلنت عن نفسها لأول مرة فس شباط ٢٠١٢

24 مصطفى الفيتوري، لماذا خسر الإسلاميون في انتخابات ليبيا؟، موقع "قنطرة"،14/8/2012.
http://ar.qantara.de/content/qr-fy-lntkhbt-llyby-lmdh-khsr-lslmywn-fy-ntkhbt-lyby

25 عبد العزيز، شريف: لماذا خسر الإسلاميون في ليبيا؟، موقع "مفكرة الإسلام"،14/7/2012.
http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2012/07/14/153120.html

26 مجموعة باحثين: ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة"،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014) .
http://www.dohainstitute.org/release/ce46268e-a735-4fe6-ac82-d9144f868353 :

بزعامة محمد الزهاوي ، وكنائب الشيخ عمر عبد الرحمن ، ولايزال تنظيم "القاعدة" مستمرا في تعزيز وجوده في ليبياتحت اسم " انصار الشريعة". ([٢٧]).

فشل الإسلاميون وحلفاؤهم ، في بناء الدولة بعد دولة القذافي ،تاركة مكانها لدولة الامر الواقع التي تمثلها الجماعات المسلحة، لذلك تحالفت السلطة معها والتي رفضت الالتحاق بالاجهزة الأمنية والعسكرية ، وأصبحت مؤسسات موازية للدولة على الرغم من انها تتلقى رواتبها منها، ولكن تعود بقراراتها الى زعمائها في اطار توازنات محكومة بالصراع على السلطة والثروة([٢٨]).

ثالثا: المشهد المغربي:

في الحقيقة يستعصي تصنيف النظام السياسي المغربي بواسطة المعايير السياسية الحديثة، اذ هو يجمع بين التراث الإسلامي (إمارة المؤمنيين) والحكم السلطاني (الملك بالوراثة) والديمقراطيات الغربية (التعددية السياسية). واصبح لدى المغرب ملكية برلمانية بدءا من دستور ٢٠١١ ،وإن كانت لاتشبه الملكيات البرلمانية المتعارف عليها مثل بريطانيا وإسبانيا، التي يسود الملك ولايحكم،إلا أن طبيعة المجتمع المغربي وخصوصية البلد تقتضي ملكا يسود ويحكم بالإضافة الى تعددية سياسية وحكومة لها صلاحيات معقولة.

فبالرغم من تمتع الملك بكل الشرعية السياسية والدينية الا أن ذلك لم يعن احتكاره للمجال الديني حيث نافسه تيار ديني تمثل في الجماعات الإسلامية المتعددة التي انتشرت في ارجاء المغرب مشككة في الشرعية الدينية للنظام، وبرغم تعبير هذه الجماعة عن موجة من موجات الرفض للنظام السياسي الا انها لم تمثل باي حال من الأحوال بديلا سياسيا للنظام الحاكم([٢٩]).

وفي ذات الوقت الذي شهدت فيه الدول العربية موجة من الانتفاضات والحراك الشعبي مطلع ٢٠١١،عرف المغرب بدوره حراكا شعبيا تعاملت معه السلطات السياسية بحس استباقي (احتوائي) عبر احداث سلسلة تغييرات جوهرية، والتي توجت بإقرار دستورجديد،واجراء انتخابات تشريعية سابقة لاوانها من اجل إطفاء جذوة الشارع المغربي،أستطاع حزب العدالة والتنمية الفوز بالمرتبة الأولى الذي منحه الحق في تشكيل الحكومة التي عينها الملك محمد السادس في الثالث من كانون الثاني ٢٠١٢([٣٠])،ولم يكن حدث رئاسة حزب العدالة والتنمية للحكومة متغيرا جديدا او مفاجئا إذ منذ انعقاد مؤتمره الأخير في عام ٢٠٠٨، بات واضحا أنه يتطلع للمشاركة في العمل الحكومي، وقد منحه التعديل الدستوري الأخير (تموز٢٠١١) الفرصة في رئاسة الحكومة (يتولى صاحب الأغلبية في انتخابات مجلس النواب رئاسة الحكومة). ([٣١]).

وتصدر الحزب مرة ثانية الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٧/تشرين الأول ٢٠١٦، بحصوله على

27 هارون ي. زيلين، مصدر سبق ذكره.

28 قوى الإسلام السياسي في ليبيا تنجح في البرهنة على فشل مشروعها، صحيفة العرب،نُشر في 2016/07/15، العدد: 10335، ص(13)

29 محمد صالح شطيب، أشكالية التوفيق التحول الديمقراطي والموروث التقليدي للنظام السياسي المغربي، مجلة دراسات إقليمية، العدد25، (موصل : جامعة الموصل، 2012)، ص346 ،http://alarab.co.uk/article-

30 حزب سياسي ديموقراطي مغربي ذو توجهات إسلامية، أسسه المقاوم المغربي عبد الكريم الخطيب سنة 1967 ،شارك الحزب بانتخابات 1997 وحصل على(9 مقاعد) فيما حصل بانتخابات عام 2002 على(42 مقعدا)وبقى محافظا على الوتيرة نفسها في انتخابات 2007 على(46 مقعدا) الى ان جاء 2011 حيث حصل نقلة نوعية ،بعد فوزه بانتخابات 2012 والتي نوجت بحصوله على (107 مقعدا) من اصل(295 مقعد).

31 محمد مالكي، العدالة والتنمية المغربي: الإصلاح في إطار الاستقرار، ، 20/3/ 2012، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/03/201231913332423267.html

١٢٥ مقعدا ، وحل حزب الاصالة والمعاصرة ثانيا بحصوله على ١٠٢ مقعد من أصل ٣٩٥ مقعدا هي اجمالي مقاعد البرلمان.

لقد كانت تجربة الإسلاميين في السلطة وقيادتهم للحكومة لأول مرة في تاريخ المغرب، مرحلة لتثبيت التواجد على الخريطة السياسية، واستفاد الحزب من ذراعه الدعوي " التوحيد والإصلاح" في كسب قاعدة كبيرة من المصوتين والمتعاطفين، كما لايتنكر قوة الحزب التنظيمية، وضعف الأحزاب السياسية التقليدية وعدم قدرتها على التجديد، أضافة الى عدم تحمل الحزب مسؤولية الحكومة في فترة سابقة ساعد على وصوله رغبة من الشعب بالتغيير.

من جهة أخرى يشكل المغرب للمتابع العربي نقطة غموض كبيرة، فيما يتعلق بالوضع السياسي في البلاد وطبيعة النظام القائم فيه، فما زال النظام على طبيعته الاستبدادية وبتركز السلطات كافة بيد المؤسسة الملكية، حتى بعد التعديلات الدستورية التي اعلنها الملك محمد السادس في أيار ٢٠١١([٣٢]). حيث يسعى حزب العدالة والتنمية المتمثل بزعيمهم عبد الكريم بنكيران بكسب رضا القصر على حساب نيل ثقة الشعب. وبالرغم من تمتع الحزب بدعم شعبي الا انه لا يتمكن من تنفيذ برنامجه السياسي ضد إرادة الملك. الذي يمكن ان يعرقل مبادرات الحزب خصوصا في حال تهديد مصالح القصر.

المحور الرابع: الاخوان المسلمين في مصر بين تجربة الحكم وتحديات السلطة

جماعة الاخوان المسلمين هي كبرى الجماعات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، ولها عمقها التاريخي وانتشارها العريض في المجتمع المصري، حيث حافظت على وجودها التنظيمي منذ تاسيسها في عام ١٩٢٧ على مؤسسها حسن البنا، حيث تمكنت خلال مايقرب من ثماني عقود من البقاء كحركة دعوية ذات طابع ديني،وكتنظيم سياسي واجتماعي،أعطاها عناصر للقوة والتمايز مقارنة بالقوة السياسية الأخرى، واستطاعت الجماعة من الحصول على نسبة (٢٠٪) من مقاعد البرلمان في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥([٣٣]).

ثم عادت للظهور بشكل رسمي على سطح السياسة المصرية ابتداءا من ١٨ شباط ٢٠١١ أي في الجمعة الأولى بعد تنحي مبارك.([٣٤]) ففي الفترة ما بين ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١، إلى كانون الأول٢٠١٢ جرت انتخابات مجلس الشعب، حيث فاز حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، كما كان الأمر متوقعا. وفرزت النتائج النهائية لانتخابات "برلمان الثورة" المصري عن فوز الإسلاميين ب ٧٠,٠٤٪ من مقاعد مجلس الشعب المخصصة للمنتخبين، وفاز تحالف حزب الحرية والعدالة ٢٢٨ مقعدا، وحزب النور ١٢٣ مقعدا، والوفد ٤٢ مقعدا، والكتلة المصرية ٣٣ مقعدا، والإصلاح والتنمية ١٠ مقاعد، وحزب الوسط ٩ مقاعد، والثورة مستمرة ٨ مقاعد، ومصر القومي ٥ مقاعد، المواطن المصري ٥ مقاعد، الحرية ٤ مقاعد.

32 عماد استيتو، دليل مبسّط للتعرف على السياسة في المغرب، 22.03.2016 ، شبكة المعتلومات الدولية https://raseef22.com/politics/2014/06/19

33 محمد صالح شطيب، الاخوان المسلمين والاصلاحات السياسية في مصر 2005-2007، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، المجلد 3، العدد11 ،(تكريت، جامعة تكريت ، 2011) ، ص139.

34 حيث قام الشيخ القرضاوي بالقاء خطبة الجمعة تحيطه مجموعة من قادة الاخوان، وبذلك تحول ميدان التحرير الى مسجد ونحولت المناسبة الوطنية الى صلاة للمسلمين ما مثل خلطا واضحا ومبكرا بين الدين والسياسة.

وبهذه التشكيلة بدا واضحا بان الإخوان المسلمين بالدرجة الأولى، والسلفيين بالدرجة الثانية، أي (الإسلام السياسي) بشكل عام، هم من سيحكم مصر للفترة القادمة مع بعد "الثورة"، وان الخارطة السياسية والتوازنات الداخلية والخارجية، بل ووجه مصر كليا، سيتغير في المستقبل، وان القوى الأخرى لن تكون قادرة في المدى المنظور على تهديد إنجازات وسطوة الإسلاميين عبر صناديق الاقتراع، وبدا الكل مذهولا أمام تغلغل الإخوان في بنية الدولة وسيطرتهم الممنهجة عليها بشكل هادئ وسلس. واستفادت جماعة الإخوان المسلمين من عدة عوامل في إحراز النصر الكبير في انتخابات مجلس الشعب/البرلمان، وبدت وكأنها تتعامل، تكتيكيا، بمهارة واحتراف مع التغييرات الجديدة، وبتحليل أسباب صعود الاخوان تحديدا في الوقت نفسه للعوامل التي ادت الى فشل منافسيهم ، وترتبط هذه الأسباب بمستويين :فكري وتنظيمي، من الناحية الفكرية ،مثل فشل الايدولوجيات العلمانية في الدول الإسلامية في تقديم شكل افضل للحياة السياسية السبب الأساسي وراء صعود الإسلاميين،ومن الناحية التنظيمية، حافظ الإسلاميون على كيان تنظيمي ممتد ومنتشر في أرجاء الدولة على الرغم من سنوات القمع التي مروا بها،في المقابل فان المعارضة العلمانية لم تطور رسالة اوبرنامج واضحة، كما لم تقم ببناء أحزاب سياسية فاعلة تقدم البديل السياسي والأخلاقي والاقتصادي للتيار الإسلامي وانحسر وجودها في دوائر النخبة.(٣٥)

ورغم إن الإخوان كانوا قد أعلنوا في وقت سابق عن عدم ترشيحهم لأي شخص من قبلهم لمنصب رئاسة الجمهورية، وتفضيلهم دعم مرشح آخر يكون توافقيا، إلا انهم عادوا ونكثوا بوعدهم، وأعلنوا عن تقديم مرشح عضو في الجماعة، وهنا تم تقديم أوراق د.محمد مرسي، من اجل احتلال منصب رئيس أول جمهورية بعد "الثورة" والجلوس مكان حسني مبارك وقيادة دولة مركزية وكبيرة مثل مصر.

أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية حيث جرت الجولة الثانية والنهائية يومي ١٦-١٧ حزيران ٢٠١٢ بين المنتافسين الذين تخطوا الجولة الأولى: مرشح حزب الحرية والعدالة (الذراع السياسي للاخوان المسلمين) دكتور محمد مرسي ، ورجل الفريق أحمد شفيق المدعوم من قبل الجيش، واعلن فوز مرسي بالرئاسة بفارق ينهاز المليون صوت.

ومن الملاحظات حول أداء الجماعة في الحكم، تعددت المؤثرات الفكرية(٣٦*) والتنظيمية في الأداء السياسي للجماعة في أثناء وجودها في الحكم، وهو ماأثار حالة الجدل التي أثيرت سواء بين المتابعين أو في صفوف الجماعة،وخصوصا عجز الجماعة عن إدارة التنوع المجتمعي، فبدلا من الانفتاح على القوى المدنية بعامة والإسلامية بشكل خاص أنغلق على نفسه، وأستعدى أغلب المكونات السيالسية أسلامية ومدنية(٣٧). كذلك ميلهم الواضح إلى الانفراد بالحكم وإقصاء بقية القوى التي كان لها دور كبير في الحراك السلمي الذي أطاح بمبارك ، وأيضا ساهمت " العمليات الدستورية الفاشلة، ومنها الإعلان "الدستوري"

35 مروة فكري، صعود إسلامي أم فشل علماني، في مجموعة مؤلفين، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي،الطبعة الأولى،(بيرت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، 2013)، ص 121-120.

36 * حيث أن الازمة الفكرية للجماعة ظهرت من خلال الممارسة السياسية وهو مراوحة التنظيم مابين فكرة الامة كاساس لتحقيق الخلافة الإسلامية ، وبين مشروع الدولة القطرية ، وذلك لان الجماعة هي حركة اجتماعية ، حيث اهتم حسن البنا بتطوير النظام الاجتماعي واصلاحه قبل تعديل النظام السياسي ،حيث تعديل الأخير مرهون بالاول، ومن ثم كان الاهتمام موجها في الأساس الى الامة وليس الى السلطة.للمزيد :أنظر حسام تمام ، نحولات الاخوان المسلمين ،تفكك الايدولوجية ،الطبعة الثانية،(القاهرة: مكتبة مدبولي ،2010)،ص15-8.

37 احمد زغلول شلاطة، مصدر سبق ذكره ، ص37-36.

الذي صدر في تشرين الثّاني/ ٢٠١٢ والذي أسس لسلطات لها طابع ديكتاتوري ([٣٨])،حيث سمح الإعلان الدستوري بتركز السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية بيد مرسي، وربما كانت حيازته للسلطة التشريعية مبررة على اعتبار عدم وجود مجلس للشعب([٣٩]). متناسين أن مؤسسات الدولة هي ليست تشكيلات تابعة للحزب الحاكم تعمل لخدمة الحاكم .

من جهة أخرى ورثت حكومة مرسي بلدا يعاني من أوضاع اقتصادية متدهورة، وازداد الوضع سوءا في عهدهم، حيث ارتفعت مؤشرات البطالة لتصل الى ٥،١٣٪ من القوى العاملة المصرية، وارتفعت معدلات الفقر لتصل الى ٥،٢٥٪، وارتفع حجم التضخم الى ٥،١٧٪،مع ارتفاع حجم الدين الداخلي والخارجي، وشهدت مصر ازمة في الوقود والكهرباء، وبسبب كل هذا حاولت الدولة معالجة هذه الازمات من خلال فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية بدل فرض الضرائب على العقارات والدخل، والتجأت أيضا الى سياسة الحصول على المنح والقروض من مختلف دول العالم، هذه الحلول كانت حلول سريعة ولم تكن إصلاحية ذات تأثير على المدى البعيد، فزادت الأوضاع الاقتصادية سوءا([٤٠]).

بسبب ماتقدم خرجت مظاهرات ضد الرئيس مرسي تطالبه بالاستقالة ،حدثت اثناء المظاهرات اعمال عنف قتل نتيجتها خمسة متظاهرين، على اثرها أصدرت القوات المسلحة بيانا يمهل القوى السياسية ٤٨ ساعة للاستجابة لمطالب الشعب، بعد انتهاء المهلة اعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي إنهاء حكم محمد مرسي على ان يتولى رئيس المحكمة الدستورية إدارة شؤون البلاد لحين اجراء انتخابات رئاسية.

من خلال ماتقدم يمكن ان نعطي مجموعة من الملاحظات حول أداء الاخوان في الحكم :

١. الميل للتخلي عن التعهدات اذا رأوا فيها مايخالف مصالحهم.فمثلا تعهدوا بعدم خوض انتخابات رئاسة الجمهورية لكنهم خاضوها، ووقعوا وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور لكنهم تنصلوا منها فيما بعد.

٢. التوجه نحو (الاخونة) حيث ظهر بوجودهم في الحكم الى ظهور ثلاث مفاهيم(الاخونة، والتأخون، واللااخوانية ([٤١]).

38 المادة الأولى: تعاد التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التى ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا في ظل النظام السابق وذلك وفقا لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين.
المادة الثانية: الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأى طريق وأمام أية جهة ، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية.
المادة الثالثة: يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء وألا يقل سنه عن 40 سنة ميلادية ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري.
المادة الرابعة: تستبدل عبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 8 أشهر من تاريخ تشكيلها ، بعبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 6 أشهر من تاريخ تشكيلها الواردة في المادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011.
المادة الخامسة: لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.
المادة السادسة: لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة 25 يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها ، أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون.
المادة السابعة: ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره..وقد صدر في ديوان رئاسة الجمهورية الأربعاء 21 نوفمبر 2012. انظر نص للإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس مرسي:
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09122012&id=ac870987-0412-4dd8-ace9-a21b83213115

39 هشام حتاته، مرسي بين ديكتاتورية العسكر وديكتاتورية الاخوان، مقال منشور في صحيفة الحوار المتمدن (اللالكترونية)،25/11/2012.

40 عامر عادل، نفس المصدر السابق.

41 الاخونة وهوشغل المناصب المفصلية في الدولة بعناصر منتمية الى الاخوان او متعاطفة معهم، أما التأخون وهو القادة غير الاخوانيين المدافعين عن فكر الاخوان وسياسينهم تمشيا نع التيار الغالب، واللااخوانية وهم الجماعة التي تعادي االجماعة وحزبها.

Mohammed SALIH

٣. العمل على تطويع القانون والمسارات القانونية طبقا لمصالح التيار،فالقانون لايحترم لذاته لكن لانه يحقق مصلحة.[٤٢]

٤. الميل الى التهديد باستعمال العنف ضد الخصوم على مستوياتهم كافة وبشتى اشكاله القولية والبدنية.[٤٣]

٥. تحالف الاخوان مع المجموعات الإسلامية السلفية-خصوصا- ساهم في تخويف الناس، وكان من أسباب إشاعة الاستياء والنفور، وظلت القنوات الدينية احد مصادر التخويف، بجنوحها الى التشدد واثارتها قلق الناس على مستقبل نمط حياتهم وحرياتهم الشخصية([٤٤]).

الخاتمة

أن الربيع العربي وفر للحركات السياسية الإسلامية فرصة العمل السياسي الشرعي، الذي يوجب تبني نهجا من الواقعية والبراغماتية، وتقديم توافقات وتنازلات، كما أنه كلما تزايد دخول هذه الحركات معترك السياسة، فإنها ستفقد تمايزها الأيديولوجي، ويتسع مجال انتقالها من منطق الدعوة إلى منطق الدولة، ما يستلزم من هذه الحركات القيام بثورة نقدية وفكرية لمراجعة تراثها، وفقا لضرورات الواقع وشروط الحداثة السياسية. إنه كلما زادت درجة انفتاح هذه الحركات على المجال السياسي والديمقراطي، كلما أدى ذلك إلى مزيد من تنوعها وانقسامها، وزيادة حدة الصراع بين الأجيال داخل هذه الحركات. أن هذه الحركات سوف تدخل مرحلة ارتباك بسبب ضيق أفقها السياسي وعدم جاهزيتها الفكرية والتنظيمية، ما يجعل أداءها عرضة للنقد السريع من المجتمعات العربية التي تبرز فيها هذه الحركات، وأفولها على المدى المتوسط، دون أن يعني ذلك أفولها التام كحركات اجتماعية وسياسية.

من هذا المنطلق فأن معظم حركات الإسلام السياسي تشترك في العديد من الأخطاء الإستراتيجية التي شكلت عنوانا جامعا لإخفاقاتها السياسية والوطنية خلال السنوات الماضية.

١. أن هذه الحركات تعاملت مع أحداث ومخرجات الربيع العربي بسطحية مفرطة واستخفاف كبير، وانساقت وراء عواطفها التي زينت لها انطواء المحن ووردية الطريق، وأن المرحلة قد باتت مرحلتها بلا منازع، فخاضت المسار السياسي دون حسابات دقيقة، وقفزت قفزات غير محسوبة وجانبها التوفيق.

٢. وبالتالي فإنها حرقت الكثير من المراحل في وقت كان يفترض فيه أن تستوعب شروط ومفاهيم وآليات العمل السياسي، وأن تتدرج في العمل العام والطريق إلى إدارة الدولة، بحكم انعدام خبرتها السابقة في ممارسة الحكم وشؤون الدولة.

42 فعندما رشح اللواء عمر سليمان والفريق احمد شفيق الى انتخابات الرئاسة اصدر الاخوان والسلفيون قانونا يحرم من عمل مع مبارك من الوزراء من الترشيح للمناصب السياسية، لكن المحكمة الدستورية قضت بعدم دستوريته.كما أوقف كل التحقيقات القضائية في تجاوزات انتخابات الرئاسة،كما اصدر القرار الجمهوري رقم 75 الذي عفا بموجبه عن بعض المحكوم عليهم في جرائم قتل مدنيين ورجال شرطة وإرهاب، وهم من قادة الجماعة الإسلامية..كما أعاد مجلس الشعب على الرغم من وجود قرار يحله صادر عن المحكمة الدستورية، وأيضا الامتناع عن تقنين الجماعة فهي لاتخضع لاي قانون في مصر،فلارقابة اجنماعية على اعمالها ومواردها.

43 مثل الاعتداء البدني على المتظاهرين امام مجلس الشعب في 30كانون الثاني 2012،كذلك الاعتداء جسديا على عدد من الصحفيين المعارضين ومحاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي في 6 اكتوبر،حيث وصف مرشد الاخوان محمد بديع الصحفيين(سحرة فرعون). محمد السيد سليم، الأداء السياسي للتيارات الإسلامية في مصر، في مجموعة مرلفيناالاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص446-429

44 سهيل الحبيب، مصدر سبق ذكره ، ص268 .

٣. أن بعض حركات الإسلام السياسي -التي فازت في الانتخابات ببلدانها- عجزت عن الانتقال من المرحلة الحزبية الضيقة إلى المرحلة الفسيحة التي تجعل منها خيار الجميع، وتمنحها القدرة على مخاطبة وتلمّس هموم وآمال وطموحات واحتياجات كافة الشرائح الاجتماعية في بلدانها، عبر سياسات عملية بعيدا عن لغة العواطف والشعارات.

٤. عجز هذه الحركات عن استيعاب خريطة التحالفات الداخلية والخارجية، وقراءة المضامين والمواقف والممارسات السياسية الإقليمية والدولية بشكل سليم، فكانت حساباتها تبعا لقراءاتها الخاطئة، وكانت النتيجة السقوط في فخ المكائد والاستدراج الذي نُصب لها إقليميا ودوليا.

عجز هذه الجماعات عن التفريق بين الثابت والمتغير، وبين الإستراتيجية والتكتيك، إذ هيمنت عليها مفردات الجمود عقودا، وبقيت حبيسة القناعات المتشددة.

وفي الختام يثار سؤال متعلق بمستقبل الإسلام السياسي في المنطقة العربية عموما ومصر خصوصا، فبأي شكل ، وتحت أي مظلة يمكن لهذه الحركات غير العنيفة الاستمرار، هل تتجه نحو العمل الدعوي وتخرج العمل السياسي من دائرة اهتمامها،أم تشتبك سياسيا كأي حزب سياسي علماني، وتترك المجالين الدعوي والديني لاطراف غير مسيسة؟ وماهي احتمالية انغماس تلك الحركات في العمل المسلح كرد فعل على العنف الممارس ضدهم؟ الحقيقة الإجابة على مثل هذه التساؤلات تعيد بوصلة الكتابة ،مرة أخرى، الى العلاقة بين السياسي والديني في تصورات الحركات الإسلامية، وهو مايظل مرهونا بتطورات الواقع، وتعامل الحركة الإسلامية في عمومها معه على الصعيد النظري والفلسفي والعملي.

المقترحات

من خلال ماتقدم يتضح لنا العديد من العوامل التي تسهم في تشكيل مستقبل الحركات الإسلامية في العالم العربي ، ويمكن القول ان ان التأثر بتجربة حزب العدالة والتنمية التركي هو احد هذه العوامل، فحزب النهضة في تونس والعدالة والتنمية في المغرب سيكونان في طليعة المتأثرين نحو مزيد من التطور الفكري الذي بدأه، بفعل استمرار تجربتهما السياسية في ظل استقرار نسبي، بينما ستكون التجربة دافعة لاخوان مصر نحو المراجعات ومثبطة لهم عن مسار العنف،أما الحركات الإسلامية في كل من سوريا واليمن وليبيا فيمكن دراسة مساراتها المستقبيلية بعد استقرار الأوضاع في تلك البلاد.

في هذا الاطار، ينبغي التأكيد على أهمية النظر لمسيرة حزب العدالة والتنمية التركي على أنه تجربة مستمرة ، بما يغلب مفهوم الاستفادة على معنى الاقتباس والتقليد ، وذلك لان لكل مجتمع ظروف وخصائص نختلف عن الاخر، خصوصا وان في التجربة التركية الكثير مما ينبغي دراسته في سياق جدلية الديني والسياسي، وكذلك الانتقال من الدعوة الى الدولة أو من خطاب الجماعة الى مخاطبة المجتمع ، وهي تحديات ستفرض نفسها على حركات الإسلام السياسي العربي حين تتغير الظروف.

قائمة المصادر والمراجع

أوليفيه روا، ترجمة نصير مروة، تجربة الإسلام السياسي،الطبعة الثانية، (بيروت، دار الساقي، 1996).

جمال السويدي ود.احمد الصفدي، الصعود والافول، حركات الإسلام السياسي والسلطة في المنطقة العربية، الطبعة الاولى، (الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2011).

سهيل الحبيب، الازمة الايدولوجية العربية وفاعليتها في مازق مسارات الانتقال الديمقراطي ومالاتها، الطبعة الأولى،(قطر: المركز العربي للابحلث ودراسات السياسية ، 2017).

عبد الله أبو عزة، نحو حركات إسلامية علنية وسلمية،في د.توفيق الشاوي واخرون،الحركة الإسلامية:رؤية مستقبلية، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مدبولي ،1989).

مايكل كولنز دون، اين تقف الحركات الإسلامية اليوم،في د. احمد يوسف احمد،مستقبل الإسلام السياسي(وجهات نظر إسلامية)،الطبعة الأولى،(الدار البيضاء-بيروت:المركز الثقافي العربي،2002).

محمد أركون، الفكر الإسلامي: قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الثانية، (بيروت: مركز الإنماء العربي، 1996) .

محمد جمال باروت "يثرب الجديدة: الحركات الإسلامية الراهنة"،الطبعة الأولى،(بيروت: دار رياض الريس، 1994).

مروة فكري، صعود إسلامي أم فشل علماني، في مجموعة مؤلفين، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي،الطبعة الأولى،(بيرت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، 2013).

أحمد الشمالي، هل فشل الإسلام السياسي، تاريخ الزيارة،2017-11-3،

http//:blogs.aljazeera.net/blogs2017/4/1/

صلاح الدين الجروشي، نقد تجربة النهضة في تونس بعد الثورة، (2014-10-27)

http//:www.noonpost.org/content4093/

عبد العزيز، شريف: لماذا خسر الإسلاميون في ليبيا؟، موقع "مفكرة الإسلام"،14/7/2012

http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2012/07/14/153120.html

عماد استيتو، دليل مبسّط للتعرف على السياسة في المغرب، 22.03.2016 ، شيكة المعتلومات الدولية

https//:raseef22.com/politics2014/06/19/

قوى الإسلام السياسي في ليبيا تنجح في البرهنة على فشل مشروعها، صحيفة العرب،[نُشر في 2016/07/15، العدد: 10335، ص(13)

، http://alarab.co.uk/article

مجموعة باحثين، ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة"،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2014) .

http://www.dohainstitute.org/release/ce46268e-a735-4fe6-ac82-

مصطفى الفيتوري، لماذا خسر الإسلاميون في انتخابات ليبيا؟، موقع "قنطرة"،14/8/2012

http://ar.qantara.de/content/qr-fy-lntkhbt-llyby-lmdh-khsr-lslmywn-fy-ntkhbt-lyby

محمد مالكي، العدالة والتنمية المغربي: الإصلاح في إطار الاستقرار، ، 20/3/ 2012،

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/03/201231913332423267html

ناجي الخشناوي، نشأة مصطلح الإسلام السياسي وتطوره ، (12/10/2017)

http://arabic.babelmed.net/societe/36-generale-culture/552-20120427-19-54-55.html

هاني تسيرة، الإسلاميون والثورات العربية – فقه الفرصة والسقوط ، مجلة ذوات الابكترونية، العدد 41،(المغرب:2017)،ص53.

http//:magazine.mominoun.com/categories%/D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9\

هاروني.زيلين:التيار الإسلامي في ليبيا ، نيسان، 2013

،http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/islamism-in-libya

هشام حتاته، مرسي بين ديكتاتورية العسكر وديكتاتورية الاخوان، مقال منشور في صحيفة الحوار المتمدن (اللالكترونية)،

25-11-2012:http:m.ahew

أحمد زغلوط شلاطة ،الإسلاميون في السلطة: تجربة الاخوان المسلمون في مصر ، مجلة المستقبل العربي، العدد 462 (بيروت، 2017).

محمد صالح شطيب، أشكالية التوفيق التحول الديمقراطي والموروث التقليدي للنظام السياسي المغربي، مجلة دراسات إقليمية، العدد25، (موصل : جامعة الموصل، 2012).

محمد صالح شطيب، الاخوان المسلمين والاصلاخات السياسية في مصر 2007-2005، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 3، العدد11 ،(تكريت، جامعة تكريت ، 2011).

Gilles Kepel, Das Schwarzbuch des Dschihad, Aufstieg und Niedergang des Islamismus. Piper Verlag 2002. Tubingen. Deutschland. Seite 28

den Sonrası Arap Bölgesinde Siyasal‘٢٠١١

Structured Abstract

Revolutions of The Arab Spring since 2011 pushed the Islamic trend generally and The Ikhwani one (Muslim Brothers) in particular into the political field of work and made them experience the public party work after, like many Islamic movements in the Arab countries, deprived from the legal public party work. Though the evokers of change in the countries of what is so called Arab Spring were a group of young people not related to political parties or groups, and though the reality that revolutions in Arab countries adopted slogans very far from the religious discourse, the elections that followed those revolutionaries witnessed a great win for the political Islam and the reach of Islamists to rule. The most known example for this is Tunisia, Egypt and Morocco through the win of (Alikhwan al Muslimeedn, Muslim Brothers) in the presidential and parliament elections in Egypt after the revolution of 25th December 2011. And taking the rule by Alnahdhah movement in Tunisia heading a coalition government after the Jasmin Revolution, when heading Tunisia by Alnahdhah movement described as a powerful return. While the Egyptian party Aladalah wal Tanmiyah achieved a great and unorganized win. As for The Moroccan party Aladalah wal Tanmiyah; it won quietly. The scene in the area looked like to witness a new Islamic era when the Islamic trend came to govern after eight decades of working undercover. The most important thing in that change is its occurrence through voting. But rapidly their track turned and they, the Islamists, witnessed their return to a point worse than the former one before Arab Spring Revolutions, when the group of Alikhwan al Muslimeen (Muslims Brothers) in Egypt were overthrown after 30th of June 2013. And the implausibility of Alnahdhah movement in Tunisia and the decline of its popularity in Tunisia. Springing out of this; most of Islamic movement have in common strategic mistakes which represented a collective title for their political and national failures during the past years.

1. Those movements dealt with the events and the outcomes of the Arab spring very naively and disdain and followed their emotions, then experienced the political activity without having accurate assessments, and did not comprehend the conditions, concepts, and mechanisms of the political work because they

did not have former experience in ruling and state affairs.

2. Some Islamic political movements, that won the elections in their countries, could not move from the narrow party stage to the wide stage which make them a choice for all, and give them the ability to tackle and touch the affairs, hopes, ambitions and the needs of all social levels in their countries.
3. Those movements could not comprehend the map of the interior and exterior alliances, and could not interpret the political, regional and international contents, stands and practices correctly.
4. Those movements were unable to differentiate between what is stable and what is dynamic, strategy and tactics, they were dominated by stagnation for decades and stayed imprisoned in radical beliefs.

To conclude a question, is to be evoked, concerning the future of the political Islam in the Arab area in general and Egypt in particular: in which form or under which cover can those peaceful movements survive? Will it head towards the Da'awah work and get out of the political one? Or they will engage politically like any other political secular party, and leave the Da'awah and religious fields for unpolitical movements? What is the possibility of the involvement of those movements in the armed activities as a reaction to violenece being practiced against them?

From what is mentioned above, it becomes clear that many factors contribute in forming the future of the Islamic movements in the Arab world. It can be said that the effect of the Turkish party of Justice and Development is one of those factors. And Alnahdhah party in Tunisia and Aladalah awl Tanmiyah party in Morocco will be the vanguard of those who will be affected by more of intellectual development which they initiated resulting from continuing their political experience under approximate stability. While the experience will be a motive for Muslim Brothers of Egypt to reconsider and stop violent approach. As for the Islamic movements in Syria, Yamen and Lybia; their futuristic tracts can be studied after achieving stability in those countries. In this frame; we should emphasize on the importance of looking at the tract

of the Turkish party of Justice and Development as a continuous experience in a way that gives priority to the concept of usefulness rather than quotation and imitation. Because every society has its own conditions and characteristics that differ from others, because the Turkish experience contains many things that should be studied within the context of religious political argument. Also moving from Da'awah to rule a state and from addressing the group of the movement to addressing the society and they are all challenges which will impose themselves on the Arab political Islam movements when the circumstances changes.